

استفسر عن المعايير الحكومية لإرسال الحالات المرضية الفضل لرئيس الوزراء: ما التكلفة المالية للعلاج بالخارج منذ 2008 حتى 2014؟



نبيال الفضل

فإن رئيس مجلس الوزراء يختص وفقاً لمسؤولياته الدستورية برسم السياسة الصحية للدولة وما تتضمنه هذه السياسة العلاج بالخارج. وكان موضوع العلاج بالخارج محل جذب بين مجلس الأمة والحكومة، حتى وصل الأمر أن كان هذا الموضوع محل استجوابات عديدة قدمت من بعض أعضاء مجلس الأمة إلى العديد من وزراء الصحة في مجالس أمة متعاقبة، كما أن العلاج بالخارج كان ولا يزال للترضية السياسية قبل الحاجة المرضية. ولكن مع كل ذلك، وعلى الرغم من أهمية موضوع العلاج بالخارج وما يسببه من تكلفة باهظة على المال، فإن الحكومة لازالت على نهجها منذ سنوات بإرسال العديد من المواطنين للعلاج

بالخارج مع تفاهق تكلفة العلاج في الخارج والمصاريف العامة، ولم تقدم الحكومة سياستها بشأن العلاج في الخارج. وبناء على ما سبق: يرجى إفادتي بالتكلفة المالية للعلاج بالخارج عن الأعوام منذ 2008 وحتى 2014 سواء كان في وزارة الصحة ومجلس الوزراء، كل عام على حده، وكم عدد الحالات التي أرسلت للعلاج في الخارج منذ العام 2008 وحتى 2014؟ ويرجى إفادتي بالمعايير التي تسير عليها الحكومة لإرسال الحالات المرضية للعلاج في الخارج؟ ويرجى إفادتي وفقاً لاختصاص سموكم عما وضعتوه من رسم لسياسة الحكومة لإرسال الحالات المرضية للعلاج في الخارج؟ وما يعاينه المال العام من تكلفة باهظة في

هذا الموضوع، ويرجى إفادتي وفقاً لاختصاص سموكم عما وضعتوه من رسم لسياسة الحكومة الصحية من أجل وقف إرسال الحالات المرضية للعلاج في الخارج، وما جدوى وجود رعاية صحية محلية في الكويت وميزانيتها المليارية في ظل اعتماد الدولة على إرسال الحالات المرضية للعلاج في الخارج؟ وما الأسباب والقصور الموجود في وزارة الصحة وما تقدمه من رعاية صحية للمواطنين حتى تعتمد الدولة على العلاج في الخارج؟ وما هي الخطة المرسومة من سموكم لمعالجة تلك الأسباب والقصور المشار إليها، وما هو الجدول الزمني لتوقف الدولة نهائياً عن إرسال حالات للعلاج في الخارج؟

وجهه النائب صالح عاشور سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبداللله جاء فيه: سبق وأن تم تقديم تقرير لمجلس الوزراء حول دمج كلية الشريعة من كلية الحقوق وإلغاء كلية الشريعة، فما الإجراء الذي قام به مجلس الوزراء تجاه هذا التقرير؟ ويرجى توضيح الإجراءات والتحقيقات والفوتوى والتشريع؟

العمل في أماكن تخصصهم ويرغبون في العمل بإدارة التحقيقات أو النيابة العامة أو الفتوى والتشريع، وفي هذه الأماكن يشترط للمتقدم أن يكون الموظف أكثر خبرة وإلماما بالجانب القانوني، وهذا ما يفقده خريجو كلية الشريعة، فكيف يتم قبول خريجي كلية الشريعة في النيابة العامة وإدارة التحقيقات والفتوى والتشريع؟



صالح عاشور

شدد على ضرورة احترام حرية إبداء الرأي دشتي يطالب باستبعاد خريجي «الشريعة» من ممارسة مهنة المحاماة

قال النائب د.عبدالحاميد دشتي إن استمرار كلية الشريعة ينبغي أن يكون وفق ضوابط وعلى النحو المعمول به في الأزهر الشريف، مشيراً إلى ضرورة تعديل قانون مهنة المحاماة وأهمية قصر المهنة على خريجي كلية الحقوق كونهم الوحيدين المؤهلين أكاديمياً لممارسة المهنة، معتبراً أن عمل خريجي كلية الشريعة بالمهنة أضر بها. وطلب دشتي باستبعاد خريجي كلية الشريعة من مزاولة مهنة المحاماة وقصر عملهم على نطاق اختصاصهم سواء أئمة أو دعاة أو خطباء أو مؤذنون أو ماذنون أو كتاب عدل أو قضاة أحوال عقب سنوات من الخبرة الطويلة، لافتاً إلى أن استمرار كلية الشريعة ينبغي أن يكون شريطة حصر عمل مخرجاتها في

نطاق المهن سالفة الذكر التي جانب ضرورة تدريس فقه مذهب الإمامية الاثنا عشرية (الجعفري) ليعرف جميع المواطنين أصول المذاهب الإسلامية الخمسة كما الحال في الأزهر الشريف. وأضاف أنه يجب احترام حرية إبداء الرأي حول أي موضوع أيا كان سواء المطلوبة بإغلاق كلية الشريعة أو غيرها مما نراه لا يخدم الفكر التطويري التنويري الذي نهدف إليه كدولة مدنية عريقة، وفي النهاية فإن الأمر ينبغي أن يترك للإجراءات التشريعية الديمقراطية السلمية وليس لتكسيات ومزايدات لا طائل منها، مؤكداً وجود توافق نيابي كبير حول أهمية سرعة الانتهاء من القوانين ذات الصلة بالقضاء لضمان استقلاليتها وتحسينها، مؤكداً على أهمية الاستعجال في ذلك.



د.عبدالحاميد دشتي

استفسر عن نصيب كل فرد من كمية الكهرباء المستهلكة العمر: ما أسانيد احتساب دعم الكهرباء على أساس قيمة وقود التشغيل فقط؟



جمال العمر

بالسعر المدعوم. لذا يرجى تزويدنا بالرد على الأسئلة التالية: 1 - ما الأسانيد التي استندت اليها الوزارة في احتساب دعم الكهرباء على أساس قيمة وقود التشغيل فقط، في حين أن حقيقة الدعم هو الفرق بين تكلفة إنتاج الكهرباء متضمنة كل عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة وقيمة الكهرباء المنتجة بالسعر المدعوم؟ يرجى موافقتنا بوجهة نظر الوزارة في كيفية احتساب دعم الكهرباء في ضوء التوضيح السابق. كما يرجى تزويدنا بقيمة الدعم المقدر والفعلي للكهرباء على هذا الأساس خلال الخمس سنوات السابقة المنتهية في 31/3/2014. 2 - لماذا لم يؤخذ في الحسبان عند احتساب دعم الكهرباء خلال السنوات السابقة قيمة فواتير الوقود المستحقة على وزارة الكهرباء لمؤسسة التبرول ولم يتم الخصم بها على اعتمادات وزارة الكهرباء لعدم كفاية الموازنات التخطيطية بالرغم

من أن هذا الوقود قد استخدم فعلاً خلال تلك السنوات، وقد تكررت تلك الظاهرة خلال عدد كبير من السنوات السابقة وأخرها وجود فواتير مستحقة عن السنة المالية 2012/2013 بمبلغ 632 مليون دينار ولم يتم الخصم بها على اعتمادات تلك السنة لعدم وجود اعتمادات كافية؟ ولماذا لم تدرج وزارة المالية قيمة الوقود المستخدم فعلاً في 2012/2013 ولم يخصم به على اعتمادات تلك السنة في موازنات وزارة الكهرباء للسنة المالية 2013/2014؟ قامت الوزارة بإدراج دعم المنتجات البترولية والغاز المستحق عن السنوات المالية 2012/2013، 2013/2014، 2014/2015 ولم يتم الخصم به على اعتمادات تلك السنوات في اعتمادات السنة المالية 2014/2015، حتى يمكن التوصل إلى قيمة الدعم الحقيقي؟ 3 - ما الإجراءات والسياسات التي اتخذتها وزارة المالية للحد من النمو الكبير في تقديرات وقود تشغيل محطات

الكهرباء والماء، والضبط الصرف عليها وهو العنصر الرئيسي في زيادة تكلفة إنتاج الكهرباء وفي زيادة الدعم الذي تتحمله الخزائن العامة في ضوء توقع وزارة الكهرباء لزيادة تقديرات وقود تشغيل المحطات التي 4 مليارات دينار بعد دخول مشروعي الصبية والزور الشمالية الخدمة؟ يرجى تزويدنا بالتعاميم والقرارات واللوائح التي أصدرتها الوزارة لترشيد تقديرات وقود التشغيل وضبط الصرف عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة. 4 - ما نصيب كل من الأفراد الكويتيين والمقيمين والزوارات والإدارات الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة والشركات الكويتية والشركات التي يساهم فيها رأس المال الأجنبي في كميات الكهرباء المقدر استهلاكها والمستهلكة فعلاً خلال كل من السنوات الثلاث الأخيرة المنتهية في 31/3/2014 لتلوقوف على نصيب كل منها من الدعم المقدر والفعلي لقطاع الكهرباء؟

وجه النائب د.عبدالرحمن الجبران إلى وزير المالية أنس الصالح جاء فيه: نظراً لتضرر شريحة كبيرة من المتقاعدين من عدم وجود سياسة محددة لاحتساب الراتب التقاعدي والامتيازات المصاحبة له، ونظراً للنسبة المرتفعة للفاصلة التي تبلغ 7٪ مقارنة بالبنسوة، الأمر الذي زاد من معاناة المتقاعدين. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: كم يبلغ عدد الكويتيين المتقاعدين الذين

يتقاضون راتباً تقاعدياً أقل من ألف دينار لعامي 2011/2012، وكم يبلغ عدد الكويتيين المتقاعدين الذين يتقاضون راتباً تقاعدياً 1500 دينار فما فوق، وذلك لعامي 2011/2012 و2012/2013، وكم يبلغ عدد الحالات الاستثنائية وحالات الاسترخاء لعامي 2011/2012 و2012/2013 وهل تم التعامل معها بموضوعية ووفقاً للقانون؟

الجبران لوزير المالية: كم عدد المتقاعدين الذين يتقاضون أقل من ألف دينار؟



د.عبدالرحمن الجبران

عبدالله يسأل المدعج عن المعهد الصناعي و«الدراسات التجارية» و«التطبيقي» ومركز ابن الهيثم ومؤتمر التعليم الفني



د. خليل عبدالله

وجه النائب د. خليل عبدالله حزمة أسئلة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة ووزير التربية والتعليم العالي الدكتور د.عبدالحسن المدعج جاء فيها: بخصوص المعهد الصناعي (التطبيقي) والمعهد الإنشائي التابعين للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: أولاً: بالنسبة للمعهد الصناعي - الشويخ - يرجى تزويدني بما يلي: 1 - قرار الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب رقم (2013/43)، الصادر بتاريخ 2013/2/17 الخاص بتشكيل لجنة اختيار مدير المعهد الصناعي - الشويخ. 2 - قرار تشكيل لجنة اختيار مدير المعهد الصناعي للتعليم التطبيقي والتدريب رقم (2013/43)، الصادر بتاريخ 2013/2/17 الخاص بتشكيل لجنة اختيار مدير المعهد الصناعي - الشويخ. 3 - توضيح السبب الذي أدى لصور قرار خاص بتعديل قرار تشكيل لجنة اختيار مدير المعهد الصناعي «الشويخ» مع «معد بعثة» للحصول على درجة الماجستير من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وذلك قبل تعيينه كعضو هيئة تدريسي في المعهد المذكور؛ وهل تم إلغاء هذه البعثة للشخص المعني كونه لم يتمكن من استكمال دراسته للحصول على درجة الماجستير؟ ثانياً: بخصوص المعهد الإنشائي - يرجى تزويدي بما يلي: 1 - قرار تشكيل لجنة اختيار مدير المعهد الإنشائي. 2 - ما الآلية والمعايير التي تم اعتمادها لاختيار أعضاء

بالمقر المذكور أعلاه؟ 4 - تزويدي بأسماء المرشحين الثلاثة الذين تم ترشيحهم ورفع أسمائهم إلى مدير المعهد الإنشائي ومراكز التطبيق والتدريب من قبل اللجنة الأولى واللجنة المعدلة بالمقر المذكور أعلاه. 5 - تزويدي بالتقرير الختامي للجنة اختيار مدير المعهد الصناعي «الشويخ» على بعثة دراسية «معد بعثة» للحصول على درجة الماجستير من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وذلك قبل تعيينه كعضو هيئة تدريسي في المعهد المذكور؛ وهل تم إلغاء هذه البعثة للشخص المعني كونه لم يتمكن من استكمال دراسته للحصول على درجة الماجستير؟ ثانياً: بخصوص المعهد الإنشائي - يرجى تزويدي بما يلي: 1 - قرار تشكيل لجنة اختيار مدير المعهد الإنشائي. 2 - ما الآلية والمعايير التي تم اعتمادها لاختيار أعضاء

اللجان المشكلة لاختيار مدير المعهد الإنشائي؟ 3 - تزويدي بالمؤهلات العلمية لأعضاء لجنة اختيار مدير المعهد الإنشائي ومراكز التطبيق والتدريب من قبل اللجنة الأولى واللجنة المعدلة بالمقر المذكور أعلاه. 4 - ما المعايير التي وضعت أو ستوضع للمفاضلة بين المرشحين المتقدمين لمنصب مدير المعهد الإنشائي؟ مع بيان معايير المفاضلة متضمنة الموازنة بالدرجات لكل عنصر؟ 5 - تزويدي بأسماء أعضاء هيئة التدريب الذين سبق لهم تولي مناصب إشرافية (رؤساء أقسام - رؤساء مكاتب نوعية) منذ العام 2000 وحتى تاريخه. وهل تم تدوير أكثر من اسم لأكثر من منصب إشرافي؟ مع تزويدي بالمدة وسنوات تولي هذا المنصب؟ 6 - ما المناصب الإشرافية التي تولها المدير المالي الحالي في المعهد الإنشائي والمراكز والمهام التي أسندت له سواء في المعهد المذكور أو في قطاع التدريب منذ العام 2000 وحتى تاريخه؟ 7 - تزويدي بتخصصات شهادة البكالوريوس للمديرين السابقين في المعهد الإنشائي منذ العام 2000 وحتى تاريخه؟ 8 - هل توجد هناك مناصب إشرافية سواء كانت منصب

رئيس قسم أو رئيس مكتب فني شاغر ولم يتم التعيين أو الندب فيه لأكثر من سنتين؟ يرجى توضيح السبب (إن وجد) في عدم التعيين أو الندب أو التعيين في هذه المناصب لهذه المدة الطويلة. 9 - وسال عبدالله نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة ووزير التربية والتعليم العالي بالوكالة بالتالي: بشأن تعيين عميد لكلية الدراسات التجارية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: 1 - تزويدي بأسماء ووظيفة أعضاء اللجنة التي شكلت لاختيار المرشح لمنصب عميد الدراسات التجارية؟ 2 - كم كان عدد المرشحين لمنصب عميد بكلية الدراسات التجارية؟ 3 - ما معايير المفاضلة لدى اللجنة بين المرشحين لهذا المنصب؟ 4 - تزويدي بجدول يوضح أسماء المرشحين وشهاداتهم العلمية وخبرتهم العملية ومناصبهم الوظيفية؟ 5 - تزويدي باسم من تم تعيينه عميداً لكلية الدراسات التجارية مع توضيح مدة خدمته وخبرته العملية وشهادته العلمية، وما المعايير

التي استندت إليها اللجنة في تفضيله على باقي المرشحين لهذا المنصب؟ كما سأل عبدالله وزير التربية ووزير التعليم العالي بما يلي: بناء على ما جاء بتصريح نائب المدير العام لشؤون التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتاريخ 2014/4/2 عن وجود اتفاقية شاملة بالتعاون مع إحدى الشركات العالمية لعمل مسح شامل لتطوير وإعادة هيكلة البرامج والمناهج في معاهد وكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: 1 - ما قيمة الميزانية المخصصة لهذا المشروع؟ 2 - ما الأعمال التي تم إنجازها لهذا المشروع حتى تاريخه؟ 3 - ما قيمة جميع المصروفات في بيان بنسود صرفها وفق الجدول الزمني المتفق عليه؟ 4 - هل تم تشكيل لجنة أو فريق عمل من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب مع توضيح آلية اختيار أعضاء هذه اللجنة أو فريق العمل. 5 - هل تم طرح هذا المشروع على أكثر من شركة متخصصة بتطوير البرامج

والمناهج، وهل تمت المفاضلة بين هذه الشركات؟ يرجى تزويدنا بجميع أسس المفاضلة ونتائجها. 6 - هل هناك مشاريع أخرى تشرف على تنفيذها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وما الميزانية المخصصة لكل مشروع؟ مع ذكر أسماء أعضاء كل فريق مختص بتنفيذ هذه المشاريع بالإضافة إلى ذكر الشركات التي تمت ترسية هذه المشاريع عليها. 7 - وجه عبدالله سؤالا آخر لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير التجارة والصناعة ووزير التربية والتعليم العالي بالوكالة جاء كالتالي: بخصوص مركز ابن الهيثم للتدريب التابع للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (قطاع التدريب)، يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي: 1 - السيرة الذاتية التفصيلية للمدير الحالي لمركز ابن الهيثم للتدريب. 2 - ملخص تقييم أداء هذا المركز أثناء فترة تولي المدير الحالي لهذا المنصب مقارنة بسلفه. 3 - ندى إلى علمي أن مدير مركز ابن الهيثم الحالي كان يشغل منصب رئيس قسم الكمبيوتر في المعهد العالي للتكنولوجيا وتم إغفائه النهائية التي خرج بها هذا المؤتمر؟